اطية مصرحة مبنية على تشبيه الفرس بشخص سابح في الماء واما اذا قلت هذا
الفرس سابح فان اعتبر وصف غير الفرس كان تشبيها بليغا عند المحققين واستعار
اطية مصرحة عند غيرهم وان اعتبر اسناده الى ضمير الفرس فيكون هو الموضوع فا
استعارة تبعية **قوله** لا كون لا ضرورة في التجوز اعلم ان الجوهري فسر الجبر عابر ملة
مستوية لا تنبت شيئا والشارح فسرها بارض ذات رمل تنبعث العلامة في
فلما زيح عنه ذا الوهم ينبغي ان يحمل المعنى الى معظم الحجر الاباذي ملابسة
فيشعر به الذوق السليم اضطر الى ان يحملها على محل الحجر ليستقيم المعنى فالمراد
حشو **قوله** والباخنة كذا في النسخ وهو تحريف والصواب المواجز لعبارة
والناقة **قوله** والصلاة المعبر على ابعاد والاخ التي في الاساس عكس هذا فانه قال
فسر الحقيقة وهدر الجمل هدرا وهديرا وتهدارا وقال يقصع المجاز وهدر الحمام
وكرر صوته في حنجرته **قوله** اي هدير الناقة المناسب على كلامه ان يقول اي حنين
الناقة اذ المعبر على كلامه لا يطلق على حقيقة على حنينها **قوله** هذا الغرض
فمن يقال بل الغرض هنا الامر بان يفعل ما يرضى المحبوب او يستطيعه ووقوع ذا
الفعل مع رؤيته وسماعه اتم واقوى من وقوعه بدونهما مع رؤية الفاعل وسماعه
المحبوب كما لا يخفى فلا حرج في شهادة العقل **قوله** فانه جعل اي بقوله فانت بمرأى
قوله وكيف شئت انه جوزا ايمكن ان يجاب بان هذا بعيد نادر فلم يلتفت
هنا واحال جوابه هنا على ما علم مما تقدم في الكراهة في السمع والخاطر ان الكلا
انه لا حجة لاخلالها الا الثقل فان جوز حصول الكراهة فيهما مع ما سبق
فان قيل ما سبق انما هو في فصاحة المفرد والكلام هنا في فصاحة الكلام فلا
الحوالة المذكورة قلت بل هي صحيحة لانه يعلم من اخلال ذلك بفصاحة الكلمات
المشتركة في فصاحة الكلام اخلاله بفصاحة الكلام اذ لا معنى لتاثير الكراهة
كل كلمة وعدم تاثيرها في مجموع الكلمات **قوله** فلم يجعلها من الامور الاعتبارية
ثم يجعلها من الامور الاعتبارية فيها خارجا عن الجنس وهو العرض لانه
الموجود والامور الاعتبارية غير موجودة واما من جعلها من مقولة الكيف
ادخالها

ادخالها في التعريف فلمن يرى بتعريف يتناولها ولا يجوز الاحتراز عنها فيه لا انها
من المعرف على هذا التقدير ان النقطة من كيفيات الكم واما الوحدة فلم يجعلوه
عما الى الكيفيات الاربع التي ذكروها اقساما للكيف فليحرر وفي شرح المواقف
لاي السبيل انه فمن يمنع انحصار الكيف في الاقسام الاربعة المذكورة ولا دليل عليه
سوى الاستقراء وهو غير تام **قوله** يقتضي انقسام محله لعله عدم انقسام لان
عرضه بدليل ما في الكبرى وهو غلطة سبقا من كلامه هنا لاعتراض على الشارح **قوله**
بل بتبعية المعلوم الظاهر انه في حيز النفي اي ليس فيها علم واحد يقتضي عدم الا
نقسام بالذات ويقتضي الانقسام بالتبعية فليس هنا علم واحد ينقسم لا بالذا
ولا بالتبعية حتى يصح تمثيله بقوله مثل العلم بالمعلومات الخ بل هنا علوم بعدد
المعلومات **قوله** واما في صورة الاجمال فعلم واحد متعلق بالمجموع الخ فان المجموع غير
متعدد لان المعلوم ليس اجزاءه والا لكان العلم تفصيليا والحاصل ان كلا من العلم
التفصيلي والعلم الاجمالي لا انقسام فيه لا بالذات ولا بالتبع فلا موقع لقول
الشارح مثل العلم بالمعلومات **قوله** هذا واعترض ايضا بالكيفية المركبة الخ
اورد الفنري الاعتراض بالكيفية المركبة وبالكيفية التكررية ثم قال الا ان يفسر
الغير بالخارج وتصورها يتصور كنهها غير تبع لها فتشكل الان الا ان يغير التعريف
باي عرضه انتهى وقوله فيندفع الاشكالان اما اندفاع الاول فظاهر لان اجزاءه
ليست عين المعنى الخارج عنه واما اندفاع الثاني فلان تصور الكيفية النكرر
ية بكنهها لا يكون بخارج عنها فيصدق عليها ان تصورها بكنهها لا يتوقف
على تصور الغير اي الخارج وفي الحواشي لا ترد الكيفيات المركبة لان تصور انفسها
بخصوصها لا تتوقف على تصورات اجزائها ولا الكيفيات النظرية لما تقرر لان
اشتمام الكيف لا تكون نظرية **قوله** واعترض بالكيفية النكررية لتوقف تصو
رها على الغير الشارح **قوله** الى لا يكون العلم بها نظريا اي لعدم توقفها على الغير
قوله فلا يرد ان اللام في المقصود للاستغراق الخ كون اللام في المقصود للاستغ
راق صرح به في المطول وغيره بقوله اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته انتهى

King Saud University
Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)